«المباني»: 36,6 مليون دينار أرباح 9 أشهر

اعتمد مجلس إدارة شركة المباني البيانات المالية المرحلية للتسعة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2015، حيث حققت الشركة أرباحا بلغت 36,6 مليون دينار بربحية للسهم 43,32 فلسا، مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي للشركة حيث حققت الشركة حينها أرباحا بلغت 36,3 مليون دينار بربحية للسهم 42,91 فلسا. وحققت الشركة ارتفاعا ملحوظا في إجمالي حقوق المساهمين وإجمالي الموجودات مع نهاية سبتمبر 2015، حيث بلغت حقوق المساهمين 289 مليون دينار بارتفاع 15,7٪ عن الفترة نفسها من عام 2014، في حين بلغت قيمة الموجودات 582 مليون دينار، بارتفاع بلغ 11,32٪ عن المستوى الذي وصلت إليه مع نهاية سبتمبر من العام الماضي.

بنمو 12٪ نتيجة الخفض التدريجي للمخصصات مقابل القروض غير المنتظمة

183 مليون دينار أرباح البنوك الكويتية في الربع الثالث

شريف حمدي

شهدت الأرباح الفصلية للبنوك الكويتية نموا ملحوظا في صافي الأرباح الفصلية لفترة الربع الثالث 2015 مقارنة مع ذات الفترة من 2014 بنسبة تقترب من 12٪، إذ بلغت أرباح الربع الثالث في 2015 نحو 183 مليون دينار مقارنة مع 163 مليون دينار في الربع الثالث من العام الماضي.

يأتي هذا التحسن في الأرباح الفصلية للبنوك في ظل استمرار اتباع سياسة الخفض التدريجي للمخصصات مقابل القروض غير المنتظمة، حسبما أفاد محافظ البنك المركزي د.محمد الهاشل في تصريحات أول من أمس، بأن تخفيض نسبة القروض غير المنتظمة (المتعثرة) تراجعت إلى 2,8٪ في نهاية يونيو الماضي بعد أن بلغت 7,9٪ في ديسمبر 2012.

وفي تحليل أجرته «الأنباء» في ضوء النتائج المعلنة للبنوك الكويتية لفترة الربع الثالث تبين ما يلي:

● حققت جميع البنوك الكويتية نموا في الربع الثالث باستثناء البنك التجاري الذي تراجعت أرباحه بنسبة 28٪ بأرباح بلغت 8,7 ملايين دينار مقارنة مع 12,1 مليون دينار بالربع الثالث من 2014.

● حقق بنك الكويت الوطني أعلى أرباح بـ 64,5 مليون دينار مقارنة مع 59,1 مليون دينار في الربع الثالث من 2014 بنسبة نمو 9٪، تلاه بيت التمويل الكويتي «بيتك» بـ 43,3 مليون دينار مقارنة مع 35,5 مليون دينار بنسبة نمو 22٪.

● شهد بنك وربة أعلى نسبة نمو في الأرباح في الربع الثالث من العام الحالي بـ240٪، إذ بلغت أرباحه 936 ألف دينار مقارنة مع 275 مليون دينار في ذات الفترة من العام الماضي.

● استحوذت البنوك الإسلامية وعددها 5 بنوك هي «بيتك» و«المتحد» و«بوبيان» و«الدولي» و«وربة» على 37٪ من إجمالي الأرباح البالغة 183 مليون دينار بإجمالي بلغ 68 مليون دينار. وكان محافظ «المركزي» قد أشار إلى أن حصة البنوك الإسلامية تبلغ نحو 39٪ حاليا من إجمالي النظام المصرفي في الدولة.

وبنهاية فترة التسعة أشهر الأولى من العام الحالي ووفقا للأرقام المجمعة لبيانات البنوك المحلية تشير إلى أن صافي أرباح البنوك بلغت نحو 554 مليون دينار، بارتفاع يقدر بـ 63 مليون دينار، وبنسبة ارتفاع بلغت نحو 13٪، مقارنة بنحو 491 مليون، للفترة ذاتها من عام 2014.

وكانت أهم المؤشرات لنتائج الـ 9 أشهر ما يلي:

● جاء البنك الوطني بالصدارة من خلال أرباح بلغت 227,9 مليون دينار مقارنة مع 203,9 ملايين في ذات الفترة في 2014، بنسبة نمو 11,8٪، واستحوذ «الوطني» على 41٪ من إجمالي الارباح.

● حل بيت التمويل الكويتي «بيتك» ثانيا من خلال أرباح بلغت 105,7 ملايين دينار مقارنة مع 90 مليونا في ذات الفترة من العام الماضي، بنمو 17,3٪، واستحوذ «بيتك» على 19٪ من الإجمالي.

● بنك برقان حل ثالثا من حيث الأرباح بتحقيق 59 مليون دينار في التسعة اشهر مقارنة مع 48,6 مليون دينار بنسبة نمو 21,3٪، مستحوذا على 10,6٪ من الإجمالي.

جدير ذكره أن محافظ البنك المركزي قال أن القطاع المصرفي يواجه تحديات تفرضها التغيرات المستمرة في طبيعة العمل المصرفي، إضافة لهبوط اسعار النفط منذ يونيو 2014، إلا أنه بعث برسالة طمأنة جاء فيها أن البنوك الكويتية قادرة على مواجهة الصدمات، كما أكد على قوة المؤشرات المصرفية وسلامة أوضاع البنوك المالية.

70٪ من إجمالي الأرباح للـ 9 أشهر البالغة 554 مليون دينار استحوذت عليها 3 بنوك

«الوطني» بالصدارة باستحواذه على 41٪ من إجمالي الأرباح

نصيب البنوك الإسلامية 33٪ من إجمالي الأرباح تصدرها «بيتك» بـ 19٪

صافي الأرباح الفصلية للبنوك الكويتية (ألف دينار)

	الـ 9 أشهر الأولى من عام 2015	الـ 9 أشهر الأولى من عام 2014	نسبة التغير٪	الربع الثالث من عام 2015	الربع الثالث من عام 2014	نسبة التغير٪
الوطني	227,921	203,921	11,8	64,528	59,133	9,1
الخليج	29,624	26,525	11,7	10,954	10,900	0,6
التجاري	25,407	25,334	0,3	8,736	12,144	ـ28,1
الأهلي	29,225	27,286	7,1	8,788	8,212	7,0
المتحد	39,089	38,705	1,0	13,562	13,256	2,3
الدولي	11,754	9,950	18,1	1,319	1,060	24,5
برقان	59,029	48,662	21,3	21,637	15,353	40,9
بيتك	105,705	90,094	17,3	43,365	35,526	22,1
بوبيان	25,158	20,263	24,2	9,122	7,692	18,6
وربة	1,251	318	293,4	936	275	240,4
قطاع البنوك الكويتية	554,163	491,057	12,9	182,957	163,551	11,9

الحكومة مستعدة لدعمها عند الحاجة في ضوء الاحتياطيات الخارجية الضخمة

«موديز»: المصارف الكويتية قوية.. وقادرة على امتصاص خسائر القروض

محمود عيسى

قالت وكالة «موديز» للتصنيف الائتماني انها تحتفظ بنظرتها المستقبلية المستقرة تجاه القطاع المصرفي الكويتي الذي تراه مدعوما بفضل استقرار وتيرة الإنفاق الحكومي رغم انخفاض أسعار النفط.

واشارت في تقرير صدر امس الاول ان الإنفاق الحكومي القوي بالإضافة إلى النمو في القطاعات غير النفطية يعد محركات أساسية لمنح القطاع المصرفي نظرة مستقبلية مستقرة.

وأوضحت أن نظرتها تعكس توقعات بتطور الجدارة الائتمانية للقطاع خلال 12 إلى 18 شهرا المقبلة.

وقالت «موديز» في تقريرها ان الإنفاق الحكومي، وتسارع تنفيذ المشاريع البنية التحتية بالإضافة إلى الاستهلاك المحلي القوي سيدعم بيئة عمل مواتية للبنوك، على الرغم من انخفاض عائدات النفط، وان التوقعات تشير إلى تراجع نسبة القروض المتعثرة إلى حوالي 3٪ من إجمالي القروض خلال 2015 ـ 2016 بالمقارنة مع 4٪ في نهاية 2014 لتعود بذلك المستويات المسجلة قبل الأزمة المالية العالمية في عامي 2008 و2009.

عرضة للانكشاف

وقال المحلل في الوكالة اليكسيوس فيليبيدوس ان البنوك الكويتية حققت تقدما كبيرا فيما يتعلق بإعادة تأهيل محافظ القروض، في حين ستساعد فيه الظروف التشغيلية المواتية على احتواء اي قروض قد تتحول الى التعثر.

وقال فيليبيدوس ان نسبة القروض المتعثرة للبنوك الكويتية بلغت ذروتها في 2009 لتبلغ 10,2٪.

وأضافت موديز ان البنوك الكويتية ستبقى عرضة للانكشاف على تراكزات عالية وتقلبات في أسواق الأسهم والعقارات.

واشارت الى ان مخاطر تخفيض تصنيف النظرة المستقبلية تشمل ايضا التراجع المحتمل في مستويات الثقة لدى المستثمرين والمستهلكين في الفترات الدورية ربع السنوية المقبلة والمتوقع ان تكون نتيجة لحالة عدم اليقين بشأن الآثار المترتبة على انخفاض أسعار النفط، ما يؤثر سلبا علي البنوك الكويتية وقد يسفر عن انخفاض أسعار الأصول وتراجع نمو الائتمان لدى القطاع المصرفي.

ومضت الوكالة الى القول ان النظام المصرفي الكويتي سيحتفظ بطاقته الكبيرة على امتصاص الخسائر، مستمدا الدعم من مستويات الرسملة العالية، وفقا لمعايير اتفاقية (بازل 3)، حيث الجانب الرئيسي من رأس المال يمثل 14,8٪ كما في نهاية 2014 لدى البنوك المصنفة، فضلا عن تحسين المخصصات الاجمالية لمواجهة خسائر القروض والتي تعادل حوالي 5٪ من اجمالي محافظ القروض لدى النظام المصرفي مقابل تغطيتها بنسبة 125٪ لاجمالي القروض المتعثرة كما في نهاية 2014.

استعادة عافيتها

وتتوقع الوكالة ايضا ان تستعيد ربحية البنوك الكويتية عافيتها تدريجيا على خلفية تقلص اعباء مخصصات الديون المتعثرة في ظل تحسن مؤشر العائد على متوسط الاصول الى اكثر من 1,5٪ خلال الفترة تحت الدراسة.

وعلاوة على ذلك، قالت الوكالة ان النظام المصرفي الكويتي سيبقى معتمدا على الودائع كمصدر رئيسي للتمويل، حيث بلغت 81٪ من التمويل غير المتعلق بالاسهم كما في نهاية يونيو 2015.

واخيرا توقعت وكالة موديز ان تتصدى الحكومة لتوفير الدعم للبنوك اذا ما دعت الضرورة، لاسيما في ضوء قدرة الحكومة على استدعاء الاحتياطيات السيادية الخارجية والتي يقدر حجمها بأكثر من ثلاثة اضعاف حجم الناتج المحلي الاجمالي للبلاد.

الإنفاق الحكومي

من جانب آخر، توقعت الوكالة أن يحافظ إنفاق الحكومة الكويتية على زخم النمو حتى ولو بقيت أسعار النفط منخفضة.

هذا، وأضافت أن الظروف التشغيلية للبنوك الكويتية لاتزال مشجعة في الأشهر الـ 12 و18 المقبلة، مع سعي استمرار دفع الإنفاق الحكومي لعجلة النمو الاقتصادي، مما سيطرح أمام البنوك فرص إقراض وجني رسوم، ويعزز الشروط الائتمانية المحلية.

من جانبه، توقع صندوق النقد الدولي أن يبلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي بعيدا عن القطاع النفطي حوالي 3٪ هذا العام وفي 2016.

أما معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي سيزيد إلى 4٪ بعد 2016، حيث يبدأ الاقتصاد بتلمس اثار الاستثمارات الكبيرة المنفذة في 2015.

النظام المصرفي الكويتي قادر على امتصاص الخسائر مستمدا الدعم من مستويات الرسملة العالية

تراجع نسبة القروض المتعثرة إلى 3٪ خلال 2015 ـ 2016

البنوك المحلية عرضة للانكشاف على تراكزات عالية وتقلبات بأسواق الأسهم والعقارات

247 مليار دولار قيمة المشاريع بنمو 9٪

قالت وكالة موديز إن قيمة المشاريع ارتفعت في مراحل التخطيط أو الترسية أو التنفيذ في البلاد إلى 247 مليار دولار، كما في نهاية سبتمبر الماضي لتسجل نموا سنويا قدره 9٪.

وأضافت الوكالة ان الكويت سجلت رقما قياسيا في قيمة العقود التي ارسيت حتى هذا الوقت من 2015 لتصل الى 30 مليار دولار، وقد تم اغلب هذه الترسيات في شهري يوليو وأغسطس الماضيين.

ووجدت موديز ان احد مواطن القلق تتمثل في المخاطر الجيوسياسية التي تعيشها المنطقة، وبرغم ذلك توصل التقرير الى أن ضخامة الاحتياطيات المالية الكويتية وتدني سعر التعادل المالي للنفط الكويتي كفيلان بأن يقلصا الى الحد الادنى المخاطر التي قد تضر بتصنيف النظرة المستقبلية للقطاع المصرفي الكويتي في المستقبل.

الكويت الأعلى خليجياً في الفوائض المالية

ذكرت وكالة «موديز» أن سعر نقطة التعادل المالية لسعر النفط الكويتي يبلغ حوالي 47 دولارا للبرميل، وهو الأدنى بين دول التعاون، ولا يزال أقل بشكل طفيف من توقعات الوكالة لأسعار خام برنت والمرجح أن تكون بين 55 دولارا و53 دولارا في 2015 و2016 على التوالي. وبالتالي فإن الكويت ستكون الدولة الوحيدة في دول التعاون التي ستسجل فوائض مالية في عامي 2015 و2016. ولفتت الوكالة في هذا الصدد إلى أن الكويت تتخلف عن دول التعاون الأخرى فيما يتعلق بنمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي، ولا يزال الاقتصاد يعتمد كثيرا على دخل قطاع الطاقة، الذي يساهم بحوالي 80٪ من إيرادات الحكومة وأكثر من 60٪ من الناتج المحلي الإجمالي في 2016، وهي الأعلى بين دول التعاون.

590 مليار دولار احتياطيات الكويت

قالت وكالة «موديز» انه في هذه الاثناء وفي اعقاب سنوات من تكديس الفوائض المالية الكبيرة، تقدر احتياطيات الكويت عند 590 مليار دولار كما في يونيو 2015، أي ما يساوي أكثر من ثلاثة أضعاف الناتج المحلي الإجمالي، في حين أن مستويات الدين الحكومية متدنية وتبلغ 7٪ من الناتج المحلي الإجمالي كما في نهاية 2014، الأمر الذي يتيح باستمرار المحفزات المالية حتى لو ظلت أسعار النفط منخفضة خلال الفترة موضوع التقرير.

8٪ نمو الائتمان المحلي

توقعت وكالة «موديز» أن يبلغ نمو الائتمان المحلي حوالي 8٪ خلال الفترة موضوع البحث، وان يتراوح معدل التضخم المتوقع خلالها ما بين 3 و4٪، وذلك تأسيسا على خلفية ارتفاع معدل تنفيذ المشاريع واستمرار الإنفاق الاستهلاكي. كما سيساعد إطار العمل الجديد لمشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وترويج الاستثمارات الأجنبية المباشرة في البلاد على دفع عجلة التقدم بالاستثمارات الخاصة والطلب على الائتمان من الشركات. وفي حال لجأت الحكومة الكويتية الى السوق المحلي للاقتراض لأغراض تمويل الإنفاق على الميزانية خلال الفترة الممتدة المتوقعة، فمن المتوقع أن يؤثر ذلك بشكل إيجابي على ربحية البنوك، وقد يساعد في تطوير أسواق المال المحلية.